



جامعة 8 ماي 1945، قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



المستوى: الثالثة تجارة دولية وإمداد التاريخ: 2024/01/17 المدة: ساعة ونصف

الحل النموذجي لامتحان مقياس المالية الدولية.

السؤال الأول: أجب بصحيح أو خطأ مع تعليل الخطأ إن وجد

1. إن العملة الارتكازية هي العملات الدولية القابلة للتحويل، وشائعة الاستخدام في المعاملات النقدية الدولية، وهي بالأساس تحظى بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات داخل حدود دولتها — خطأ بل هي عملات وطنية / خارج حدود دولتها.
2. سعر الصرف الثنائي الإسمي يعبر عن المعدل الذي يمكن من خلاله مبادلة سلة من السلع والخدمات لبلد ما مقابل سلة سلع وخدمات لبلد آخر — خطأ بل هو سعر الصرف الثنائي الحقيقي
3. إن أسعار الفائدة على قروض الأورو دولار يمكن أن تكون ثابتة على مدى فترة القرض، وكما يمكن أن تكون متغيرة أو متحركة — صحيح
4. إن السوق الدولية للعملات الأجنبية هي السوق أو الإطار المؤسسي الذي تباع فيه وتشتري منه العملات الوطنية للدول المختلفة — خطأ بل تعني التجارة أو المضاربة بالعملات الأجنبية وهي سوق بين البنوك تتيح للأفراد والمستثمرين والحكومات وكذا الشركات والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى التعامل فيها من خلال الأسواق الفعلية أو عن بعد بالاستعانة بالوسائط الالكترونية مثل الهاتف وشبكة الانترنت وفق برامج أو منصات الكترونية للتداول في ظل مستويات عالية من المخاطر
5. يتم تداول العملات في سوق الفوركس في أزواج أو ثنائية بين عملتين، على سبيل المثال اليورو والدولار الأمريكي EUR / USD وتسمى العملة الموجودة على اليسار EUR بعملة التسعير أو المتغيرة والعملة الموجودة على اليمين USD بالعملة المسعرة أو الثابتة — خطأ بل عملة اليسار هي العملة المسعرة وعملة اليمين هي عملة التسعير
6. إن المركز الرئيسي هو مركز شكلي، يتكون من مجرد مكتب تستخدمه البنوك للاستفادة من التشريعات كالتسهيلات الضريبية، مثل شركات الأوفشور وتكون مصادر الأموال الخارجية للمركز وكذا استخداماتها خارجية. — خطأ بل هو مركز الحجز
7. إن التحكيم المغطى بفائدة يعبر عادة عن اتفاق على شراء أو بيع كمية معينة من الصرف الأجنبي في تاريخ لاحق بسعر يتفق عليه اليوم. — خطأ بل هي التغطية
8. يتم احتساب العمليات الواقعة على الحدود الجمركية من دون تحويل للملكية (كعمليات الترانزيت مثلا) هذه العمليات لا تدون في باب البضائع في ميزان المدفوعات — خطأ بل لا يتم احتساب
9. عندما يرسل مهاجر في الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ 100 دولار إلى أقاربه في الخارج، والذين يبادلونها مقابل العملة المحلية في بنك محلي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تقيد في الجانب الدائن مبلغ 100 دولار في رأس المال السائل الخاص القصير الاجل، وتقيد نفس القيمة في الجانب المدين من المدفوعات التحويلية الخاصة. — صحيح
10. سوق العملات الدولية نشأت عندما بدأت البنوك الأوروبية تفتح لعملائها حسابات ودائع لأجل بالدولار وتلتزم بردها عندما يحين أجلها للسداد بالدولار، وهذه الطريقة لا تخالف العرف السائد لدى البنوك التجارية والقاضي برد الودائع بالعملات المحلية — خطأ بل تخالف العرف السائد

السؤال الثاني: كيف يتم إعادة التوازن الآلي إلى ميزان المدفوعات في ظل نظام النقد غير قابل للتحويل وسعر الصرف المرن:

بالنسبة للكلاسيكيين الجدد يتحقق توازن ميزان المدفوعات في ظل نظام النقد غير القابل للتحويل (السعر الإجمالي) عبر تغيرات أسعار الصرف، فسعر الصرف يتحدد طبقا لقانون العرض والطلب الذي ينطبق على تبادل العملات عبر العمليات المسجلة في أصول وخصوم ميزان المدفوعات .

- وإذا كان سعر الصرف يرتبط بوضعية ميزان المدفوعات، فإن تغيرات الصرف تعيد التوازن إلى الميزان الذي يوجد في حالة خلل.
 - في حالة عجز الميزان المذكور يكون الطلب على العملات الصعبة أعلى من العرض، وبذلك ترتفع أسعار العملات الأجنبية مقارنة مع العملة الوطنية فتصبح المنتجات الأجنبية مرتفعة الأسعار مما يرفع من الصادرات المنخفضة الأسعار وتنخفض الواردات المرتفعة الأسعار مما يقلل الطلب عليها.
 - في حالة الفائض في ميزان المدفوعات يرتفع سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات وانخفاض أسعار الواردات مما يزيد الطلب عليها.
- وفي كلتا الحالتين يعاد التوازن آليا إلى ميزان المدفوعات

السؤال الثالث: فيما تتمثل إيجابيات نظام الأوفشور

بشكل عام يمكن القول أن من المبررات الأساسية التي تدفع الدول إلى الموافقة على إنشاء بنوك الأوفشور هو حرية الدخول إلى أسواق رأس المال الدولية.

- جذب المهارات والخبرات الأجنبية المطلوبة.

- إدخال عنصر المنافسة الجديدة إلى النظام المالي المحلي ولو انها تساعد في نفس الوقت على توفير الحماية للمؤسسات المحلية.

- بعض الدول تطمح إلى تحقيق الاستفادة من الأنشطة المربحة التي يتم تمويلها من قبل بنوك الأوفشور وخلق فرص عمل جديدة لأبناء البلد. وتشرك جميع بنوك الأوفشور بوجود العناصر التالية:

1. انخفاض الضرائب أو عدم وجودها.
2. الخدمات المقدمة هي بشكل أساسي للزبائن من غير المقيمين.
3. هناك شرط توفر وسائل الاتصال المتقدمة والخدمات المصرفية المتطورة.
4. نظام قانوني يدعم المحافظة على السرية المصرفية.
5. درجة عالية من الاستقرار السياسي، فلا يوجد هناك مستثمر يرغب بالاستثمار في عملة بلد لا يستطيع توفير الحماية والأمان لعملته بما يضمن حقوق المستثمرين.
6. التركيز في بلدان صغيرة ذات موارد طبيعية محدودة.

السؤال الرابع: كيف تساهم المراكز المالية الدولية في تفشي ظاهرة غسل الأموال؟

عن طريق بنوك الأوفشور

السؤال الخامس: فيما تتمثل مزايا سوق العملات الدولية (قدم أهم خمس ميزات):

تتميز أسواق العملات الدولية بعدة مزايا نذكر منها ما يلي:

- 1- لقد لعب سوق الأورو دولار دورا رئيسيا في زيادة العرض من الأموال بالعملات الأجنبية مما يسهل عمليات التمويل فيه وخفض تكلفتها.
- 2- ترتب على هذا الدور الذي يؤديه سوق الأورو دولار تضيق الفجوة بين أسعار الفائدة على القروض الدولية.
- 3- بسبب حرية تنقل الأموال في هذه السوق من دولة إلى أخرى فقد انعكس ذلك على التدفق النقدي الداخل والخارج على أسعار العملات المحلية المقومة بالعملات الأجنبية، فصارت أسعار الصرف لهذه العملات تتذبذب صعودا أو هبوطا حسب زيادة أو نقصان عرض العملات الأجنبية في سوق الأورو دولار ويشترك في هذه السوق: البنوك المركزية، البنوك التجارية، مكاتب السمسرة، الشركات، الهيئات الحكومية، صناديق الاستثمار.
- 4- إن أسواق العملات الدولية يقصد بها القروض المقومة بعملات دولية رئيسية مختلفة يأتي الدولار في مقدمتها التي تمنحها الحكومات أو المؤسسات الخاصة من مختلف الجنسيات والتي لا تخضع لرقابة السلطات النقدية أو المالية لأي من الدول، فهي بهذا تمثل تماما وضع المنطقة الحرة، التي تقع دائرة عملها خارج الحدود الإقليمية للدولة صاحبة العملة المتداولة. وتتركز أنشطة هذه الأسواق الفعلية في أهم المراكز المالية التالية: لندن، ليكسومبورغ، فرانك فورت، باريس، بروكسل، أمستردام، كذلك في كل من نيويورك، تورنتو، جزر الكريبي، بنما، طوكيو، سنغافورة، البحرين.
- 5- يتم التعامل في هذه الأسواق بالدرجة الأولى بين المصارف نفسها، حيث تمثل نسبة التعامل بين المصارف نسبة 50% من حجم المعاملات في السوق الواحدة، وتنصب أغلب الأنشطة على قبول الودائع بالعملات الدولية الرئيسية وإقراضها واستثمارها في نفس الدولة أو في دولة أخرى.
- والجدير بالذكر أن عملية تحويل الودائع من مصرف لآخر ومن فرع لآخر ومن دولة لأخرى، تتكرر عدة مرات كي تصل أخيرا إلى المقترض (المستثمر) لتمويل بعض العمليات التجارية أو الاستثمارية، كما تقترض من المصارف نفسها بقصد تحسين مركزها النقدي والمالي (سيولة واحتياطيات).
- 6- إن عمليات الإقراض والاقتراض جميعها معفاة من الضرائب والقيود على التحويل الخارجي، ذلك لأن الأسواق غير خاضعة لرقابة السلطات النقدية أو المالية لأي من الدول ولهذا تكتسب جاذبية كبيرة.
- 7- أسعار الفائدة في هذه الأسواق معومة وتتحدد دوريا كل ثلاثة أو ستة أشهر وهي ذات صلة وثيقة بأسعار الفائدة المعمول بها في لندن (ليبور) يضاف إليها هامشا يتراوح معدله من (0.5% إلى 2.5%) وذلك حسب المركز المالي والثقة الائتمانية للمقترض، وهذه الآلية في أسعار الفائدة هي التي مكنت المصارف الدولية من منح قروض متوسطة الأجل، يتم تمويلها عن طريق ودائع قصيرة الأجل متوفرة لديها، حيث تربط تكلفة الاقتراض بهذه الودائع بالفائدة التي تتقاضاها على قروضها للمستثمرين.
- ونظرا للفرق بين أسعار الفائدة في أسواق العملات الدولية وبين أسعار الفائدة لدى المصارف المحلية في دولة ما، أصبح من الأفضل الاقتراض من هذه الأسواق، ففي حالة أن تكلفة القرض على الدولار في المصارف الدولية أقل نسبيا من تكلفتها محليا في المصارف الأمريكية، فإن من الأجدر للمستورد الأمريكي الاقتراض من سوق العملات الدولية ويمتنع عن الاقتراض من المصارف الأمريكية.
- 8- إن فروق أسعار صرف العملات الدولية موضوع التعامل وفروقات الفوائد على تلك العملات، وكذلك الفروقات في أسعار بيع العملات في السوق الآجلة والسوق الآنية (الفورية) إضافة إلى رسوم عمليات التمويل المصرفية تعتبر من أهم مصادر الربحية في هذه الأسواق.
- 9- وجود التنافس الحر في هذه الأسواق يوفر للمدين شروطا أفضل بحيث يمكنه اختيار الأفضل والأنسب، إضافة إلى معرفة خفايا الأمور والتقنيات التمويلية اللازمة لتسهيل وتشجيع عملية انتقال رؤوس الأموال إلى الأسواق المحلية، وبالتالي تحقيق التوازن في السيولة النقدية بصورة أسرع.
- 10- دمج الأسواق المحلية بالأسواق الدولية.
- 11- إن فترة القرض في أسواق العملات تتراوح بين الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، وذلك حسب نوع الاستثمارات النقدية والمتمثلة في:

- أ- شهادات الإيداع المصرفية الدولية المقومة بالدولار تمثل الاستثمار النقدي قصير الأجل.
- ب- الإقراض المصرفي بالعملات الدولية ويعتبر من ركائز التعامل المتوسط الأجل.
- ت- السندات الدولية تستخدم كأداة للإقراض طويل الأجل.